

Distr.
GENERAL

S/1995/158
24 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر، حتى ١٣ نيسان/أبريل. وفي نفس القرار، طلب المجلس مني أن أقدم تقريراً قبل ١ آذار/مارس بشأن الحالة في ليبيريا، عن دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بما في ذلك احتياجات دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل الاحتفاظ بقواتها في فريق المراقبين العسكريين. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في ليبيريا منذ تقرير الأخير المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/9) ويحتوي على بعض الخيارات لمعالجة استمرار التعثر في عملية السلم.

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - من الجدير بالذكر أن الاتفاقين اللذين وقعهما الأطراف الليبريون في أكرا يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (يشار إليهما فيما بعد باتفاق أكرا) اشتملا على اتفاق القبول والانضمام واتفاق بشأن توضيح اتفاق أكوسومبو (S/1994/7)، والمرفقان الأول والثاني. وأوضح اتفاق أكرا أحكام اتفاق أكوسومبو (S/1994/1174)، المرفق الذي وقّعه في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الجبهة الوطنية القطرية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية وجناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، ونص على جدول زمني محدد لتنفيذ خطة السلم. كما نص على إعطاء فرصة للفصائل والزعماء المدنيين الذين لم يوقعوا على اتفاق أكوسومبو - وهم، جناح اللواء روزفلت جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، وقوة لوف الدفاعية، ومجلس السلم الليبري، والمجموعة المنشقة عن الجبهة الوطنية القطرية الليبرية المعروفة باسم المجلس الثوري المركزي، والمؤتمر الوطني الليبري - لقبول أحكام وشروط ذلك الاتفاق على النحو المعدل. كما أكد اتفاق أكرا من جديد اتفاق كوتونو (S/24274، المرفق)، الموقع في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٢، بوصفه الإطار الأساسي للسلم في ليبيريا. وقد أضاف اتفاق أكرا، لدى تأكيده من جديد على اتفاق أكوسومبو، مزيداً من التفاصيل على جوانب اتفاق كوتونو التي كانت شديدة العمومية أو، لأسباب أخرى، ثبت عيبها لدى تنفيذها.

٣ - ووفقا للجدول الزمني المحدد في اتفاق أكرا، وكما ذكر في تقريره الأخير، عادت الأطراف الليبرية إلى الالتزام بوقف إطلاق النار في منتصف ليل ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكان عليها أن تسمي مجلس دولة جديدا مؤلفا من خمسة أعضاء في غضون أسبوعين بعد ذلك التاريخ، أي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وكان على كل من الجبهة الوطنية القطرية الليبرية، وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، والقوات المسلحة الليبرية/التحالف، والمؤتمر الوطني الليبري أن ترشح عضوا واحدا إلى مجلس الدولة الجديد على أن يكون العضو الخامس رئيسا تقليديا اختارته بصورة مشتركة الجبهة الوطنية القطرية الليبرية وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية في شخص الأونورابل تامبا تيلور. وقد اجتمع الأطراف الليبريون في أكرا، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في ٩ كانون الثاني/يناير، للتشاور بشأن تكوين مجلس الدولة، بغية تنصيبه بحلول ١١ كانون الثاني/يناير. غير أن هذه الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن تكوين المجلس ورئاسته.

٤ - وفي القرار ٩٧٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير، أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء إخفاق الأطراف الليبريين في التوصل إلى اتفاق في المحادثات التي جرت في أكرا ودعاهم إلى تنفيذ جميع جوانب اتفاق أكرا وفقا للجدول الزمني المحدد فيه. أما الصعوبة الرئيسية في وجه التوصل إلى اتفاق بشأن مجلس الدولة فقد كانت عدم قدرة القوات المسلحة الليبرية وقوات التحالف (حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية - جونسون، وقوة لوف الدفاعية، ومجلس السلم الليبري، والمجلس الثوري المركزي - الجبهة الوطنية القطرية الليبرية) على التوصل إلى اتفاق بشأن مرشحها المشترك. واشتمل المرشحون من الأطراف الآخرين على تشارلز تايلور، رئيس الجبهة الوطنية القطرية الليبرية؛ والحاج كروما، رئيس حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية - كروما؛ وأوسكار قيا، ممثل المؤتمر الوطني الليبري.

٥ - وفي محاولة أخرى لحل الأزمة، دعا الرئيس رولنغز رؤساء دول بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي لها اهتمام مباشر بهذه المشكلة لإيجاد طريقة لمساعدة الفصائل على التوصل إلى اتفاق. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، اجتمع الرئيس بليز كومبوري رئيس بوركينافاسو، والرئيس لانسانا كونتي رئيس غينيا والرئيس ساني أباشا رئيس نيجيريا، ووزير خارجية كوت ديفوار، في أكرا لهذا الغرض. وكان ممثلي الخاص حاضرا أيضا في أكرا للمشاركة في هذه المشاورات. وقد أوصى رؤساء الدول بتوسيع المجلس ليصبح مؤلفا من ٦ أعضاء كي تتمكن القوات المسلحة الليبرية وقوات التحالف من الحصول على تمثيل مستقل. ووفقا لهذه التوصية، رشحت القوات المسلحة الليبرية رئيس أركانها اللواء حزقيا باون، ورشحت قوات التحالف السيد توماس وويو لتمثيلهما في مجلس الدولة.

٦ - غير أن ترشيح السيد وويو لم يكن مقبولا لدى الجبهة الوطنية القطرية الليبرية، التي بينت أنها تقبل باقتراح جعل المجلس يتألف من ٦ أعضاء إذا لم تسم قوات التحالف عضوا سابقا في الجبهة الوطنية القطرية الليبرية ليكون مرشحا لها، وطالما أن الجبهة الوطنية القطرية الليبرية تعطي مسؤولية

ترشيح الرئيس. غير أن التحالف أصر على ترشيح السيد وويو. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، بعد مدة تقارب الشهر بذلت فيها جهود مكثفة لم تنجح في التوفيق بين الأطراف، أبلغ رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الأطراف بأن يعودوا إلى ليبيريا لمواصلة مداولاتهم.

٧ - ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن الأطراف استغرقت حوالي ٦ أشهر لتنصيب مجلس الدولة الحالي، الذي كان يجب أن ينصب، وفقا لاتفاق كوتونو، في غضون ٣٠ يوما من توقيع الاتفاق. وأدى إخفاق الأطراف في تنصيب مجلس الدولة الجديد في الوقت المناسب إلى تظاهرات واسعة النطاق في مونروفا في ١٤ كانون الثاني/يناير. ويبدو أن هذه التظاهرات كانت موجهة ضد بعض زعماء الفصائل وتمخضت عن وقوع جرحى بين المدنيين الأبرياء وأعضاء الأحزاب على السواء، كما نتج عنها دمار في الممتلكات. ثم تحسنت الحالة الأمنية في مونروفا منذ ذلك التاريخ بفضل الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للمحافظة على الهدوء.

٨ - وبعد أن انتهى اجتماع الفصائل في أكرا في ٣٠ كانون الثاني/يناير، اجتمعت الجبهة الوطنية القطرية الليبرية، وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية - كروما، والقوات المسلحة الليبرية فيما بينها واقترحت على رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الاحتفاظ بالمجلس ذي الأعضاء الخمسة، على أن يكون الرئيس تامبا تيلور رئيسا له، وأن يكون مرشحو الجبهة الوطنية القطرية الليبرية وحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية - كروما والقوات المسلحة الليبرية نوابا للرئيس ذوي مكانة متساوية. وأوصوا بأن يُمنح نواب الرئيس الثلاثة، وكذلك مرشح المؤتمر الوطني الليبري مسؤوليات الإشراف على مختلف الوزارات وأن يُمنح التحالف فرصة تعيين بعض الوزراء. ونصحهم الرئيس بأن يتشاوروا مع الأطراف الليبرية الأخرى التي لم تشترك في المناقشات بغية الحصول على دعمهم للاتفاق. ويبدو أن هذا الدعم لم يتجسد وأن الاقتراح ألغي. وعمد الرئيس تامبا تيلور منذ ذلك الحين إلى إجراء مشاورات داخل ليبيريا مع الأطراف الرئيسية وسائر الليبريين البارزين بغرض حل المشاكل التي منعت من تنصيب المجلس الجديد.

٩ - ووفقا لاتفاقي كوتونو وأكرا، فإن مجلس الدولة هو من حيث الأساس ترتيب مؤقت لتقاسم مسؤولية الحكم إلى حين إجراء الانتخابات، لكن موقف الأطراف يوحي بأن كلا منها يعتبر مجلس الدولة بمثابة وسيلة لتعزيز موقفه وكسب مزيد من النفوذ. ويبدو كذلك أن الأطراف ليست مستعدة بعد لأن تسمو فوق مصالحها الفردية المحدودة وتركز اهتمامها على قضايا الوفاق الوطني الأساسية وإرساء أساس لعملية ديمقراطية تعطي صوتا لجميع الليبريين.

١٠ - وخلال فترة الشهرين والنصف الماضية، واصل ممثلي الخاص مشاوراته مع الزعماء الليبريين واجتمع مع رؤساء دول وكبار موظفي بوركينافاسو وسيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا. كما عقد مناقشات موسعة مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وأكد الزعماء يأسهم ونضاد صبرهم إزاء عجز الأطراف الليبرية عن التوصل إلى الاتفاقات اللازمة لتنصيب مجلس الدولة. وتكلموا من

جديد عن الخسائر في الأرواح والعبء المالي الذي تحمله، وتحملته البلدان المسهمة في توسيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجهود المضنية التي بذلوها لمساعدة الأطراف الليبرية على التوصل إلى حل دائم لنزاعها.

١١ - وفي هذا السياق، أعرب بعض رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عن الرأي القائل بأن عناد الأحزاب الليبرية يرجع جزئياً إلى الافتقار إلى الانسجام الذي أبدته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في سياساتها إزاء ليبيريا. وفي حين أن بعض هؤلاء الزعماء أكدوا على ضرورة أن يشارك المجتمع الدولي مشاركة أكبر في ليبيريا، بدا أن زعماء آخرين كانوا أكثر تصميمًا، على الأقل في المدى القصير، على مواصلة بحثهم عن حل للمشكلة الليبرية.

١٢ - وفي القرار ٩٧٢ (١٩٩٥)، أعرب مجلس الأمن عن الأمل في أن يُعقد، في أقرب وقت ممكن، مؤتمر قمة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل المواءمة بين سياساتها بشأن ليبيريا وتشجيع تنفيذ اتفاق أكرا، مع التشديد في تطبيق حظر توريد الأسلحة. وفي حين أن هؤلاء الزعماء أيدوا عموماً فكرة عقد مؤتمر قمة، شعر البعض أن مثل هذا الاجتماع سيكون أكثر فعالية لو عقد في مرحلة لاحقة.

١٣ - إن اشتراك ممثلي الخاص في الجهود المكثفة التي اضطلع بها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للتشجيع على تنفيذ اتفاق أكرا قد زاد على نحو ملموس من عبء العمل لدى المكون السياسي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا التي تعاني في الأصل من نقص خطير في الموظفين. لذلك سأقوم باتخاذ الخطوات لوزع بضعة موظفين إضافيين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، في إطار الموارد المتاحة لها بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣)، لمساعدة ممثلي الخاص في جهوده المبذولة لدعم عملية السلم.

ثالثاً - الجوانب العسكرية

ألف - حالة وقف إطلاق النار

١٤ - في تقريره المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير، أبلغت مجلس الأمن بأنه في أعقاب توقيع اتفاق أكرا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، سرى مفعول وقف لإطلاق النار في منتصف ليلة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين كان وقف إطلاق النار سارياً بصفة عامة. بيد أنه في الأسابيع الأخيرة، تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا عدداً متزايداً من التقارير عن وقوع مناوشات منخفضة المستوى بين الجبهة الوطنية القومية الليبرية ومجلس السلم في ليبيريا، لا سيما في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلد.

١٥ - وأبلغت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أنه يبدو أن هذه المناوشات قد نتجت عن محاولات القادة والمقاتلين سلب الأغذية والممتلكات من المدنيين. وأبلغت الوكالات الانسانية الموجودة في مدينة

بوكانان عن زيادة في عدد المشردين في مقاطعتي غراند باسا وريفر سس كنتيجة لنشاط الجبهة الوطنية القومية الليبرية ومجلس السلم في ليبيريا. (انظر الخريطة). وأبلغت أيضا أن مقاتلي مجلس السلم في ليبيريا قد ارتكبوا مضايقات لعمال الاغاثة في بوكانان وتسלلو إلى المخيمات المخصصة للمشردين داخليا لسلب الممتلكات والأغذية.

١٦ - وقد ذكر كبير المراقبين العسكريين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا زعماء الجبهة الوطنية القومية الليبرية ومجلس السلم في ليبيريا بالتزاماتهم بموجب اتفاق أكرأ، بالحفاظ على وقف إطلاق النار وضمان عدم قيام مقاتليهم بمضايقة المدنيين الأبرياء. وذكر هؤلاء الزعماء أن مقاتليهم قد تصرفوا من تلقاء أنفسهم وأكدوا لكبير المراقبين العسكريين بأنهم سيحاولون استعادة السيطرة على مقاتليهم ووقف مضايقة المدنيين. وأثار كبير المراقبين العسكريين أيضا هذه المشكلة مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، الذي جرى وزعه بكثافة في بوكانان وحولها.

باء - دور فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

١٧ - وفي الفقرة ٥ من القرار ٩٧٢ (١٩٩٥)، طلب مجلس الأمن إلى تقديم تقرير عن دور كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ليبيريا واحتياجات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من الموارد من أجل إبقاء قواتها ضمن فريق المراقبين العسكريين. وبناء على ذلك، قمت بإيفاد فريق تقني صغير إلى مونروفيا، الذي قام بإشراف ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين بإجراء مشاورات تفصيلية في الفترة من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥.

١٨ - وأبلغ فريق المراقبين العسكريين الفريق التقني بأن قوام قوته في الوقت الحالي يبلغ نحو ٨٤٣٠ فردا منظمين في عشر كتائب مشاة مستقلة. وتساهم حكومة نيجيريا بمعظم القوة (٩٠٨)، في حين قدمت أفراد القوة أيضا حكومات غانا (١٠٢٨)، وغينيا (٦٠٩)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٧٤٧)، وأوغندا (٧٦٠)، وسيراليون (٣٥٩). وقدمت أيضا وحدات أصغر غامبيا (١٠)، ومالي (١٠). وأبلغتني حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة مؤخرا بنيتها في سحب وحدتها من فريق المراقبين العسكريين بسبب العبء المالي الذي ينطوي عليه إبقاء قواتها في ليبيريا وعدم إحراز تقدم في عملية السلم. وبانسحاب وحدة تنزانيا، فإن قوام قوة الفريق ستنخفض إلى ٦٨٤ ٧ من جميع الرتب.

١٩ - والمهام العسكرية الرئيسية لفريق المراقبين العسكريين، وفقا لاتفاقي كوتونو وأكرأ، هي حماية المدنيين في مناطق آمنة؛ وإقرار الأمن وتوفيره لمواقع التجمع، حيث سيتجمع المقاتلون بصفة مبدئية وذلك رهنا بالتسلح؛ وإقرار الأمن وتوفيره لمواقع الإقامة في المعسكرات حيث سيقوم الفريق بنزع سلاح

المقاتلين والاضطلاع بأنشطة أخرى تتعلق بالتسريح؛ وتقديم المساعدة لتعزيز حظر توريد الأسلحة من خلال إنشاء نقاط لعبور الحدود ودوريات؛ والحفاظ على الأمن العام في جميع أنحاء البلد.

٢٠ - ويشمل مفهوم عمليات فريق المراقبين العسكريين الحفاظ على مقر القوة في مونروفيا، ووزع القوات في القطاعات الأربعة الحالية للبلد على النحو التالي: تسعة مناطق آمنة (تسع كتائب)؛ وعشرة مواقع للتجمع (ثلاث كتائب)؛ وعشرة مواقع للإقامة في المعسكرات (ثلاث كتائب)؛ وثلاث عشرة نقطة رئيسية للدخول على طول الحدود، ومطارات وميناء بحري (كتيبة واحدة).

٢١ - ووفقا لاتفاقي كوتونو وأكرا، كان يتعين أن تتم عملية الفريق المتعلقة بتسريح المقاتلين، بالتعاون مع الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية ومع عملية المراقبة والرصد التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، في الإطار الزمني التالي:

المرحلة ١ (٦٣ يوما): التحقق من الفصل بين المقاتلين، وإعداد مناطق آمنة، ومواقع التجمع ومواقع الإقامة في المعسكرات؛

المرحلة ٢ (٨٤ يوما): الوزع في المناطق الآمنة ومواقع التجمع؛

المرحلة ٣ (٦٠ يوما): الوزع في مواقع الإقامة في المعسكرات ونزع السلاح؛

المرحلة ٤ (٦٠ يوما): اختتام عملية التسريح.

٢٢ - وكان من المتوقع أن تنفذ بعض المراحل السابقة بصورة متزامنة ولكن عملية التسريح بأكملها ستستغرق نحو ستة أشهر.

٢٣ - ووفقا لاتفاق أكرا، يتعين أن يقوم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، بالتشاور مع الفصائل وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا مواقع التجمع والإقامة في المعسكرات. وفي ضوء المأزق الحالي الذي يتعرض له إنشاء مجلس الدولة، فإن هذه المشاورات لم تجر بعد.

جيم - احتياجات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

٢٤ - بغية الاضطلاع بمسؤولياته بموجب اتفاق أكرا، كما وصف أعلاه، أشار فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى أنه سيحتاج إلى قوة تبلغ نحو ١٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب. وسيحتاج لذلك القوام الحالي للقوة إلى تعزيزه بسبع كتائب مستقلة إضافية (نحو ٢٥٠ ٤ فردا). مع وضع الانسحاب المقترح للوحدة التنازلية في الاعتبار. وذكر الفريق أنه سيكون من الأفضل بالنسبة لهذه

القوات أن تساهم بها البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، بشرط إمكان التوصل إلى ترتيبات مرضية في مجال التمويل.

٢٥ - وقدم قائد قوة فريق المراقبين العسكريين تفصيلات الاحتياجات من السوقيات وغيرها من الاحتياجات لتمكين الفريق (بقوة قوامها ١٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب) من الاضطلاع بمهامه بموجب اتفاق أكرأ. ويرد في المرفق الأول عرض لموجز هذه الاحتياجات، والتي أقرها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وتواصل البلدان التي ساهمت منذ البداية بقوات في الفريق تحمل معظم العبء المالي للإبقاء على قواتها في ليبيريا. وخصص نحو ٩٠ في المائة من مبلغ الـ ١٧ مليون دولار الذي قدم إلى الفريق من خلال الصندوق الاستئماني للكتبتين اللتين تشكلان الوحدات الموسعة للفريق وخصصت ١٠ في المائة فقط للقوة الأولية للفريق. بيد أن حكومة ألمانيا قدمت نحو ٢٠ شاحنة لكي يستخدمها الفريق.

دال - دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

٢٦ - بسبب حالة الأمن في البلد، جرى وزع ٧٨ مراقبا عسكريا و ٧ من الموظفين شبه الطبيين الذين يخدمون البعثة في منطقة مونروفا الكبرى. فقط، بما في ذلك بوكانان وكاكاتا. وفي حالة إعادة البعثة إلى قوتها الكاملة، فإنه من المقدر أن تكون هناك حاجة إلى ٣٠٣ من المراقبين العسكريين و ١٦ من الموظفين الطبيين لتمكينها من أداء مهامها التي عهد بها إليها بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣). وسيجري وزع هؤلاء الأفراد كما يلي:

مقر البعثة (مونروفا): ٢٥ مراقبا؛

أربع مقر إقليمية (مونروفا، وتوبمانبرغ، وغبارنغا، وتابيتا): ٨ مراقبين في كل موقع (بمجموع يبلغ ٣٢ مراقبا)؛

٤١ فريقا للمراقبين: ٦ مراقبين في كل فريق يجري وزعه في المناطق الآمنة، ومواقع التجمع والاقامة في المعسكرات، ونقاط عبور الحدود ومن أجل التحقيقات (بمجموع يبلغ ٢٤٦ مراقبا)؛

العنصر الطبي: ٣ أطباء و ١٣ من الموظفين شبه الطبيين في مقر البعثة و ٣ مقر إقليمية (بمجموع يبلغ ١٦ موظفا).

هاء - الأحكام العسكرية في اتفاق أكر

١ - مسؤوليات الأطراف الليبرية

٢٧ - وفقا لاتفاق أكر، كان يتعين على الأطراف، بالتشاور مع الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمنظمات الدولية المختصة، الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- يوم الصفر
وقف إطلاق النار (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)
- تبلغ الفصائل المقاتلين بوقف إطلاق النار
- يوم الصفر + أسبوعان
تنصيب مجلس الدولة
- الفصل بين القوات
- إنشاء لجنة التحقق من وقف إطلاق النار المكونة من ممثلين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، والفصائل المتحاربة
- يوم الصفر + ٣ أسابيع
تحرك المقاتلين الى مواقع التجمع/الإقامة في المعسكرات
- يوم الصفر + ٧ أسابيع
تبدأ عملية التسريح
- يوم الصفر + ٢١ أسبوعا
تبدأ الاستعدادات لإجراء الانتخابات
- يوم الصفر + ٤٢ أسبوعا
الانتخابات

٢٨ - وبالإضافة إلى ما سبق، كان يتعين على الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية أن تضع على الفور ترتيبات الأمن الداخلي، بما في ذلك الشرطة والجمارك والهجرة وأن تبدأ في تشكيل الهيكل المناسب للأمن الوطني، وعلى سبيل المثال، إعادة تشكيل القوات المسلحة الليبرية حتى يمكنها أن تحمل طابعها بوصفها جيشا وطنيا. وستؤدي هذه التدابير، في جملة أمور، إلى تسهيل عملية نزع السلاح، نظرا لأنها ترمي الى استيعاب المقاتلين المؤهلين. وكان يتعين على الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية أيضا إبرام اتفاق بشأن

مركز القوات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في غضون أربعة أسابيع من توقيع الاتفاق. وكان يتعين على مجلس الدولة إنشاء لجان مناسبة تختص بتحديد معايير تعيين المقاتلين وغير المقاتلين في جيش وطني معاد تشكيله، وكذلك في الشرطة والهجرة ووكالات الأمن الداخلي الأخرى. وبسبب التأخير في تنصيب مجلس الدولة، لم يتم الاضطلاع بعد بأي من هذه الأنشطة.

٢٩ - وبموجب الاتفاق، التزمت الفصائل بإعادة تجميع مقاتليها في مواقع الإقامة في المعسكرات والإبقاء على القيادة والسيطرة عليهم أثناء بقائهم في هذه المواقع. وناشدت أيضا الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والمنظمات الدولية والبلدان المانحة الأخرى، وضع برنامج يمكن بموجبه تسريح، وإعادة تدريب، وتأهيل المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة العادية للمجتمع المدني.

٢ - المسائل المعلقة

٣٠ - يستند اتفاق أكرأ الى افتراضات عدة يمكن، مع تعنت الأطراف، أن تؤثر على تنفيذه. فالأطراف تفترض أن مواقع التجمع وإقامة المعسكرات سيقمها فريق المراقبين العسكريين وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، بالتعاون مع الأطراف، في غضون ما يتراوح بين أربعة وثمانية أسابيع من إعلان وقف إطلاق النار. إلا أن إنشاء مواقع إقامة المعسكرات لا يقع ضمن ولاية البعثة، على النحو المحدد بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣). كذلك، تفترض الأطراف أن المساعدة المالية ستأتي في شكل تبرعات لتسريح قوات الفصائل وإقامة آليات للأمن الداخلي وإعادة تشكيل الجيش الوطني. بيد أن هذا التمويل لم يتأت.

٣١ - ومن الجلي أن بعض جوانب العملية السلمية بحاجة الى قدر أكبر من التنسيق. فعلى سبيل المثال، لا تزال بعض القضايا الحاسمة المتصلة بعملية التسريح بحاجة الى تنسيق. ومن هذه القضايا نقل المقاتلين الى مواقع إقامة المعسكرات وإلى مجتمعاتهم الأصلية، وتوفير الغذاء والإمدادات الأخرى للمقاتلين وأسراهم أثناء وجودهم في مواقع التجمع وإقامة المعسكرات، وإنشاء هذه المواقع، وتنسيق وتمويل إعادة دمج المقاتلين والمنكوبين من المدنيين في المجتمع الليبري.

٣٢ - كما أن هناك حاجة الى تحسين التنسيق على جميع المستويات بين فريق المراقبين العسكريين والبعثة. والنية عندي تتجه الى توصية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بإنشاء وحدة اتصال وتنسيق مشتركة بين فريق المراقبين العسكريين والبعثة في مقر فريق المراقبين العسكريين، بغية تمكين البعثة وفريق المراقبين العسكريين من زيادة فعالية تنسيق تنفيذ ولايتيهما.

٣٣ - كذلك، فإن تنفيذ اتفاق أكرأ سيتوقف على توفير الموارد اللازمة لنهوض فريق المراقبين العسكريين بمسؤولياته. وقد وجد الفريق التقني أن الموارد ووسائل النقل والإمداد المتوفرة لدى فريق المراقبين

العسكريين غير كافية تماما لإنجاز مهامه بفعالية. وعليه، خلص الفريق التقني الى أن تقديرات فريق المراقبين العسكريين لاحتياجاته من الدعم الإمدادي لها ما يبررها. غير أن الفريق التقني لم يقتنع بلزوم توفير سبع كتائب إضافية لتنفيذ مفهوم العمليات الخاص بفريق المراقبين العسكريين.

٣٤ - ومن غير المرجح أن توفر جميع الموارد اللازمة لفريق المراقبين العسكريين عن طريق التبرعات. لذلك، التمس من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أن يبين مجالات الميزانية التي يمكن أن تكون الدول المساهمة بقوات على استعداد لمواصلة تمويلها، وأن يبين المجالات التي في مسيس الحاجة الى تمويل خارجي تطوعي. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن ما يقرب من ٢٥ في المائة من الميزانية يلزم لتغطية مرتبات الجنود البالغة ٥ دولارات يوميا لكل جندي.

٣٥ - وختاما، فإن تنفيذ الاتفاق قد يتأثر أيضا بأحوال الطقس في ليبيريا. فإذا ما أرجئت العملية الى موسم الأمطار (الذي يبدأ في نيسان/ابريل وينتهي في أيلول/سبتمبر) فمن المرجح أن يزداد تحرك المقاتلين واللاجئين والمشردين داخليا صعوبة وأن يسبب حالات تأخير إضافية.

رابعا - الجوانب الإنسانية

٣٦ - كان للتطورات المتصلة بعملية أكرا السلمية أثر ضئيل على أنشطة المساعدة الانسانية في ليبيريا. وظل انعدام الضمانات الأمنية الصادرة من الفصائل يحول دون التوسع المطرد لنطاق أنشطة الإغاثة ليتجاوز مناطق مقاطعات غراند باسا ومارغبيي ومونتسيرادو التي يسيطر عليها فريق المراقبين العسكريين. ورغم أن الأنشطة الغوثية المستمرة في حالات الطوارئ مقصورة على مونروفيا الكبرى وبلدة بوكانان، فإن عدد غير المقاتلين في ليبيريا ممن تضرروا بالنزاع قد بلغ ١,٨ مليون. ومن هذا العدد، يتلقى ١,٥ مليون شخص المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواحهم في المناطق التي يمكن أن تعمل فيها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الغوثيون. وفضلا عن أولئك المدنيين الموجودين داخل ليبيريا من المتضررين من النزاع، فإن آخر المعلومات المتوفرة تبين أن هناك حاليا ٨٧٠ ٠٠٠ لاجئ ليبيري في كوت ديفوار وغينيا وسيراليون وغانا ونيجيريا.

٣٧ - والأزمة الإنسانية في مونروفيا نفسها مدعاة قلق بالغ ولا تزال تتفاقم بفعل استمرار تدفق المشردين داخليا، مما يلتمسون اللجوء، فضلا عن تدفق عدد ضئيل من المقاتلين الراغبين في التسريح. فمونروفيا، التي بنيت لتسع ٣٠٠ ٠٠٠ من السكان، تأوي حاليا ما يربو على ١,٣ مليون. هذا، فضلا عن ضخامة الحمل الواقع على البنية الأساسية للمدينة، التي دمرتها الحرب، وعلى المنظمات الغوثية. ورغم أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية (مثل اللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين الى وطنهم وتوطينهم) قد تمكنت من تلبية احتياجات المدينة المتزايدة باطراد، فإنها تقترب من الحد الأقصى لقدرتها على ذلك.

٣٨ - أما نجاح الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في مونروفيا وفي جميع أنحاء المناطق التي يسيطر عليها فريق المراقبين العسكريين فيرجع، بدرجة كبيرة، الى التنسيق التنفيذي فيما بين الشركاء الغوثيين

ويتجلى هذا التنسيق وما أفضى اليه من تكامل للأنشطة، أفضل ما يتجلى، في تنفيذ برامج الإمداد بالمياه والمرافق الصحية والمأوى في المعسكرات المقامة للمشردين داخليا في بوكانان، حيث تقوم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية بمساعدة عدد متزايد من الليبريين المشردين.

٣٩ - وفي ٣ شباط/فبراير، وجهت نداء تضامنيا عن الوكالات لصالح ليبيريا، عن فترة الستة أشهر الممتدة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ١٩٩٥، ملتمسا ٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الموارد الخارجة عن الميزانية اللازمة لمواصلة وكالات الأمم المتحدة تنفيذ عمليات الإنقاذ في عدد من قطاعات الطوارئ الرئيسية. ورغم أن هذا النداء يلتمس تمويل الأنشطة التي سيضطلع بها في مناطق ليبيريا التي يكفل فيها فريق المراقبين العسكريين الأمن، فإنه يفسح المجال أيضا أمام إمكانية توسيع نطاق برامج المساعدة الانسانية ليشمل المناطق الأخرى عندما تسمح الأوضاع الأمنية بذلك.

٤٠ - ووفقا لهذه الاستراتيجية، قام عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بمبادرات استكشافية في كانون الثاني/يناير لتوسيع نطاق عملياتها. ونتيجة لذلك، أجريت عمليات تقييم مبدئية للمناطق المعزولة منذ فترة طويلة، وذلك عبر الحدود من كوت ديفوار وعبر خط الحدود من مونروفيا. وقامت أفرقة الإغاثة بزيارة المناطق التي كان يتعذر بلوغها سابقا في مقاطعة نيمبا وبلدة توتوتا وبلدة إغبانغا وبلدة صلالا. كما قام عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية بالتقدم الى الفصائل باقتراحات مبدئية تتعلق بإمكانية بدء الأنشطة على نطاق أكبر.

٤١ - ولمدة ما يزيد عن العام، أصيبت وكالات الإغاثة في ليبيريا بخيبة الأمل لتجاهل الفصائل للمهام الانسانية. فأنشطة شهر كانون الثاني/يناير تمثل جهودا لاستعادة العلاقات التنفيذية التي أفسدها نهب وسلب معدات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واساءة معاملة موظفي الإغاثة. ورغم أن هذه تعتبر تطورات ايجابية، فإن من الواجب تأكيد أنها لا تمثل تغيرا حاسما أو حتى هاما في أسلوب تعامل الفصائل مع تسليم عناصر المساعدة الغوثية. فعلى حد وصف المشردين داخليا ممن دخلوا بوكانان مؤخرا من المناطق المتعذر بلوغها، فإن الأوضاع في هذه المناطق أئمة. وريثما تتوافر من الفصائل ضمانات أمنية صادقة ومستمرة ستظل أنشطة الإغاثة خارج المناطق التي يسيطر عليها فريق المراقبين العسكريين متقطعة.

٤٢ - وسوف يواصل ممثلي الخاص ومنسق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة في ليبيريا ممارسة الضغط على الفصائل لتسهيل فرص بلوغ السكان المحتاجين. وسيستلزم نجاح حملة كهذه جهودا متضافرة تماما من جانب وكالات المساعدة الانسانية. وسوف يلزم اتباع نفس هذا النهج التنسيق في وضع برامج التسريح للمقاتلين السابقين. وحتى تاريخه، اقتصر أنشطة التسريح المستهدفة من قبل وكالات المساعدة الانسانية على برنامج لتوفير الطعام مقابل العمل للمقاتلين السابقين في منطقة مونروفيا.

خامسا - الجوانب المالية

٤٣ - أذنت لي الجمعية العامة، بقرارها ٢٣٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٨٠٠ ٥٩٣ ١ دولار (صافيه ١٠٠ ٥١١ ١ دولار) شهريا لمدة ستة أشهر لما بعد ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ للإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، رهنا بتمديد ولايتها من قبل مجلس الأمن.

٤٤ - وحتى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، بلغت قيمة الأنصبة المقررة غير المدفوعة في الحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا منذ بدء البعثة ١١,٣ مليون دولار. وقد بلغ إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلم ١١٩ ٢ مليون دولار. ومن أجل توفير السيولة النقدية اللازمة للبعثة، اقترض ما مجموعه ٢,٨ مليون دولار من حسابات أخرى لحفظ السلم. ولم تسدد هذه القروض حتى الآن.

٤٥ - وحتى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، بلغت التبرعات الواردة للصندوق الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبيريا ما مجموعه ١٨,٤ مليون دولار، أذن بتسديد ١٧,٤ مليون دولار منها. وقد تبرعت حكومة الولايات المتحدة بمبلغ ١٦,٥ مليون دولار، خصص أساسا لزيادة قوام وحدات فريق المراقبين العسكريين. وقدمت حكومة المملكة المتحدة مليون دولار للمساعدات الانسانية. وقدمت حكومتا هولندا والدانمرك ٥٨٤ ٢٦١ دولارا و ٦١٦ ٢٩٤ دولارا، على التوالي، لم يخصص غرضها، استخدمت في دفع مرتبات الجنود. أما حكومة ألمانيا فقدمت ٢٠ شاحنة لاستخدامها من قبل فريق المراقبين العسكريين، بينما تبرعت حكومة النرويج بمبلغ ٥٦ ٢٩١ دولارا في شكل أموال غير مخصصة الغرض. ولم تعلن أي دولة عضو عن النية في توفير موارد ضخمة لفريق المراقبين العسكريين لعام ١٩٩٥.

سادسا - الملاحظات والاستنتاجات

٤٦ - إن عملية السلم في ليبيريا متوقفة مرة أخرى، على نحو ما يبينه هذا التقرير. لقد بعث توقيع اتفاق أكرّا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وبدء نفاذ وقف إطلاق النار بعد ذلك بأسبوع بعض الأمل في أن الحرب الأهلية التي تسببت للشعب الليبيري في الكثير من المعاناة قد تكون قاربت نهايتها. لكنه، بعد مرور شهرين، ما زال النقاش قائما بين الفصائل الليبرية والقادة السياسيين بشأن تكوين مجلس الدولة ورئاسته، وما زال يتعين على هذه الأطراف أن تبرهن على التزامها الصادق بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاق أكرّا. وزيادة عن ذلك، فإن عجزها عن إعادة إنشاء لجنة للتحقق من وقف إطلاق النار، على نحو ما ينص عليه اتفاق أكرّا، يهدد وقف إطلاق النار، الذي هو ضعيف أصلا.

٤٧ - ومع عدم توصل الأطراف الليبرية الى تنفيذ اتفاق آخر، بالرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، أشعر أن الوقت قد حان للتفكير مليا في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة سعيا من أجل تحقيق السلم والاستقرار في ليبيريا، وفي الشكل الذي ينبغي أن تأخذه هذه المساعدة.

٤٨ - وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبذلها المجتمع الدولي على امتداد السنوات الخمس الماضية من أجل دعم عملية السلم الليبرية. وقد قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لأول مرة بوزع فريق الرصد التابع لها في ليبيريا في آب/اغسطس ١٩٩٠. ومنذ ذلك التاريخ، أبرم العديد من اتفاقات السلم التي لم تنفذ. وقد أسند أهم هذه الاتفاقات، وهو الاتفاق الموقع في كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، الى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المسؤولية الرئيسية عن مساعدة الأطراف الليبرية في تنفيذ خطة سلم مفصلة تنص على عملية انتقالية تدوم سبعة أشهر، وتؤدي الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويفترض أن يتم وزع قوات فريق المراقبين العسكريين في جميع أنحاء ليبيريا لضمان الامتثال للحظر على الأسلحة، وإنشاء مناطق عازلة على امتداد حدود البلد، والإشراف على تجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم. كما دعا اتفاق كوتونو الى تعزيز قوة فريق المراقبين العسكريين بقوات تسهم بها بلدان منظمة الوحدة الافريقية الواقعة خارج منطقة غرب افريقيا. أما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا التي أنشئت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بموجب قرار المجلس ٨٦٦ (١٩٩٣) فأنيطت بها مهمة مراقبة ورصد تنفيذ الاتفاق.

٤٩ - وبالنظر الى العبء المالي الذي تحملته البلدان المساهمة بقوات في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا منذ عام ١٩٩٠، رحب مجلس الأمن بقراري بإنشاء صندوق استئماني يمكن أن تقدم الدول الأعضاء، في إطاره، تبرعات لكل من الوحدات الأولية والوحدات الجديدة التابعة لفريق المراقبين العسكريين. وقد أكدت في تقريرها المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر (١٩٩٣) (S/26422) أن إتاحة موارد كافية للصندوق الاستئماني أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح تنفيذ اتفاق كوتونو. ولكن الموارد المقدمة لتمكين فريق المراقبين العسكريين من تلبية احتياجاته الى الدعم السوقي كانت غير كافية، بالرغم من أن بعض التبرعات قد قدمت الى الصندوق الاستئماني. ومن الواضح أن ما نتج عن ذلك من صعوبات سوقية كان له أثره السيئ على الجهود التي بذلها فريق المراقبين العسكريين لوزع قواته في جميع أنحاء البلد على نحو ما هو متوخى بموجب اتفاق كوتونو.

٥٠ - وبعد تأخر تنفيذ الاتفاق لمدة طويلة، تدهور الوضع الأمني في البلد في الصيف الماضي عندما احتد القتال بين مختلف الفصائل، مما أدى الى تشريد أعداد هائلة من المدنيين. وفي ذلك الوقت، احتجز أكثر من ٤٣ مراقبا عسكريا تابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وأسيتت معاملتهم كما تم الاستيلاء على قدر كبير من ممتلكات الأمم المتحدة أو سرقته. وقد تورط في القتال فريق المراقبين العسكريين وعمال الإغاثة التابعون له وقتل العديد من جنوده. وهكذا أصبح من الضروري تخفيض عدد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وإعادة جمع الموظفين المتبقين في منطقة اقليم مونروfia. ويقتصر وزع قوات كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق المراقبين العسكريين حاليا على تلك المنطقة فقط، التي تشمل بوكانان وكاكاتا. وشهدت الأنشطة الانسانية كذلك تخفيضا ملحوظا.

٥١ - وسوف تنتهي الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥. ويتعين على مجلس الأمن، في ذلك التاريخ، أن يختار بين عدد من الخيارات المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة

السياسية والعسكرية في ليبيريا في المستقبل. وسوف يكون أهم مقياس للمفاضلة بين هذه الخيارات قائما على احتمال استمرار الأزمة السياسية أو قيام الفصائل الليبرية في آخر الأمر بتقديم دليل مقنع على استعدادها لتقديم التنازلات من أجل إنقاذ بلدها من محنته الطويلة. وهذا يمثل بطبيعة الحال وضعاً واجهه مجلس الأمن وما زال يواجهه في عدد من المنازعات الأخرى في افريقيا وغيرها من المناطق.

٥٢ - وإذا ما دلت الأطراف، على نحو ما هو مؤمل، على وجود إرادة واضحة في تنفيذ اتفاق أكر، سيكون أمام مجلس الأمن الخياران التاليان:

(أ) الإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بولايتها الحالية بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣). لكنني أود أن أؤكد أنه إذا كان لا بد من تنفيذ اتفاق أكر فإنه يتحتم إمداد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بالموارد المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياته في ليبيريا. وإذا لم يتلق الصندوق الاستئماني التبرعات اللازمة، يمكن النظر في خيارات أخرى للتمويل، ذلك أن عدم استطاعة فريق المراقبين العسكريين الاضطلاع بمسؤولياته يؤدي الى عدم تمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا من تنفيذ ولايتها الخاصة بها. كما سيتوقف نجاح هذا الخيار على إعادة تشكيل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والإنفاذ الفعال للحظر على الأسلحة، وتحقيق المزيد من المواءمة الفعالة بين سياسات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إزاء ليبيريا؛

(ب) النظر في تعزيز دور الأمم المتحدة في ليبيريا من خلال إنشاء قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة بغية مساعدة الأطراف على تنفيذ جميع جوانب اتفاق أكر، وذلك مرهون بموافقة الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ويمكن أن تتألف هذه القوة، التي سوف تكون تحت قيادة ومراقبة الأمم المتحدة، من قوات تقدمها كل من البلدان المساهمة حالياً بقوات في فريق المراقبين العسكريين، والدول الأعضاء الأخرى، وذلك حسب ما تدعو إليه الحاجة من أجل تحقيق قوة فعالة ومتوازنة.

٥٣ - ومن ناحية أخرى، إذا استمرت الأزمة السياسية الحالية، فسيكون أمام المجلس الخياران التاليان:

(أ) إجراء مزيد من التقليل في المكون العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وجعل ولاية البعثة تقتصر على تقديم المساعي الحميدة، الى أن تبرهن الأطراف بوضوح على توافر الإرادة السياسية اللازمة لإعادة تنشيط عملية السلم؛

(ب) سحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وهو قرار سيؤذن حتماً، بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والشعب الليبري، بأن المجتمع الدولي قد تخلى عن جهوده من أجل المساعدة على إيجاد حل سلمي للنزاع في ليبيريا.

٥٤ - وأيا كان الخيار الذي يستقر عليه الرأي، فإن المجتمع الدولي سوف يضطر الى مواصلة أداء دور ناشط في إيجاد طرق لتقديم المساعدة الانسانية الى من هم بحاجة إليها.

٥٥ - ولا أنتظر من مجلس الأمن أن يتخذ فوراً قراراً بشأن هذه الخيارات. ولكنني أشعر، بالنظر الى استمرار المأزق الذي تردت فيه عملية السلم، أن من المفيد في هذا الوقت رسم بعض سبل العمل الممكنة، بغية إعطاء أعضاء مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والأهم من ذلك كله، الأطراف الليبرية فرصة للتفكير في الخيارات الصعبة التي يتعين أن يستقر عليها الرأي قبل انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

المرفق الأول

فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية

لدول غرب افريقيا

موجز تقديرات التكلفة لفترة مدتها ١٢ شهرا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٥٨ ٦٤١,٠	تكاليف الأفراد العسكريين
٢ ٧٥٠,٠	أماكن العمل/الإقامة
١ ٧٠٠,٠	إصلاح الهياكل الأساسية
١٧ ٤٩٨,٥	عمليات النقل
١٧٤,٠	العمليات الجوية
٥٦٣,١	العمليات البحرية
٣ ٨٢٦,١	الاتصالات
٢ ٣٥٤,٩	المعدات الأخرى
٣ ١٩٧,٥	الامدادات والخدمات
<u>٩٠ ٧٠٥,١</u>	مجموع الموارد

المرفق الثاني

تكوين العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

شباط/فبراير ١٩٩٥

<u>المراقبون</u>	<u>البلد</u>
٩	الأردن
٥	أوروغواي
٨	باكستان
١٥	بنغلاديش
٦	الجمهورية التشيكية
٥	الصين
٥	غينيا - بيساو
١١	كينيا
٨	ماليزيا
٧	مصر
٦	الهند
<u>٨٥</u>	المجموع

المرفق الثالث

صلة الإبلاغ بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا
وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية
لدول غربي افريقيا

